

الدور الإستراتيجي الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه العمق الإفريقي : الفرص والمكاسب .

The new strategic role of Algerian economic diplomacy towards deep Africa: opportunities and gains.



سمير حكيم *

جامعة غرداية، (الجزائر)

hakim.samir@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/10/22

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الاستراتيجي والمهم للبعد الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية تجاه العمق الإفريقي في السنوات القليلة الماضية وبالضبط بعد جائحة فيروس كورونا مباشرة، ومدى اهتمام نخب صنع القرار بالجزائر بالقارة السمراء، حيث سنسلط الضوء في ورقتنا البحثية هذه حول التوجهات الإستراتيجية الجديدة التي انتهجتها الجزائر قصد رفع مستوى الاقتصاد الوطني بعيدا عن سياسات الريع البترولي من خلال التوجه نحو العمق الإفريقي باعتبارها فضاء حيوي و استراتيجي هام تتنافس عليه كبرى الدول بهدف رفع مستوى الاقتصاد الوطني بعيدا عن سياسة الريع النفطي من خلال التوجه نحو العمق الإفريقي باعتبارها فضاء حيوي و استراتيجي هام تتنافس عليه الدول الكبرى، منطلقين من فرضية أساسية مفادها كلما زاد الاهتمام الاقتصادي للجزائر تجاه القارة الإفريقية باعتبارها سوق فارغة ونشطة كلما نقص التركيز على الريع البترولي وتوجهنا أكثر نحو تنمية مستدامة و اقتصاد متنوع و دبلوماسية رائدة في القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية:الدبلوماسية الاقتصادية؛ الجزائر؛ إفريقيا؛ الفرص؛ المكاسب؛

Abstract: This study seeks to highlight the strategic and important role of the economic dimension in Algerian diplomacy towards the African depth in the past few years, exactly after the Corona pandemic, and the extent of the interest of decision-making elites in Algeria in the brown continent, as we will shed light in our research paper on the new strategic aspirations that Algeria has pursued in order to Raising the level of the national economy away from oil rent policies By heading towards the depths of Africa, as it is a vital and strategically important space for which major countries compete, starting from a basic hypothesis that the greater Algeria's economic interest towards the African continent, as it is an empty and active market, the less focus on oil rents and the more we move towards sustainable development, a diversified economy, and diplomacy. A pioneer in the African continent.

key words: economic diplomacy; Algeria; Africa; Opportunities; Gains;

*د. حكيم سمير. جامعة غرداية.

مقدمة:

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أهم المحاور الجديدة التي نالت إهتمام القادة وصناع القرار في السياسة الخارجية للدول، نظرا لأهميتها في تعزيز قوة الدولة ومصالحتها الحيوية و مكانتها الإستراتيجية بين الدول، والتي تدعم مسارات التنمية خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الدولية بعد فترة جائحة كورونا covid-19 بداية سنة 2020، ما جعل إقتصاديات الدول تتأثر بهذا الفيروس الذي غير العديد من المفاهيم والإستراتيجيات الدولية، ومن الدول التي أصبحت تولي أهمية بالغة وواسعة للبعد الإقتصادي في سياستها الخارجية نجد الجزائر التي لم تعد بعيدة عن منأى التحولات الدولية التي عرفها العالم في كل محطاته السياسية والتاريخية، ما جعلها تفكر في السنوات الأخيرة بالتوجه نحو إستراتيجيات جديدة من أجل رفع الإقتصاد الوطني بعيدا عن سياسات الربيع البترولي من خلال التوجه نحو العمق الإفريقي وعدم الاعتماد على الطاقة والنفط فقط بل فتح آفاق اقتصادية تجاه العمق الإفريقي نظرا للعلاقات المتميزة التي تحوزها الجزائر مع دول القارة السمراء وهذا من بين أهم المكاسب الإستراتيجية الواجب استغلالها، وهذا هو محور دراستنا في ورقتنا البحثية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما مكانة القارة الإفريقية في السياسة الاقتصادية الجزائرية حاليا ومستقبلا؟ وبناء عليه اعتمدنا على ثلاث محاور رئيسية للإجابة على هذا التساؤل:

- المحور الأول: الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية والتحوّلات الدولية من النجاح السياسي نحو الرهان الإقتصادي.
- المحور الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كخيار إستراتيجي للتنمية الداخلية.
- المحور الثالث: أفريقيا في عمق التوجهات الاقتصادية الجزائرية: أي دور؟

1. الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحديات الإقليمية والتحوّلات الدولية من النجاح السياسي نحو الرهان الإقتصادي.

ساهمت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلال الجزائر سنة 1962 في تحقيق العديد من الإنجازات السياسية على الصعيد الإفريقي والعربي والمتوسطى وحتى على الصعيد الدولي، خاصة في القضايا ذات الشأن السياسي والأمني المتعلقة بفض الصراعات والنزاعات، مما أكسبها وزنا دبلوماسيا ودورا هاما في المحافل الإقليمية والدولية، منطلقة من مبادئ وطنية وقيم إنسانية سعت من خلالها تحقيق الأهداف الكبرى التي نشأت من أجلها المنظمات الدولية كتعزيز التعاون الدولي ومكافحة المخاطر الأمنية بكل أشكالها التقليدية والحديثة، وتفعيل دور التنسيق والتفاعل الدبلوماسي مع الفواعل والقوى الدولية، وتكريس لغة الحوار قصد فض النزاعات التي تدور بين الدول.

و ساهمت الحقيبة الدبلوماسية الجزائرية منذ تأسيسها على العمل من أجل الوصول للحلول السلمية في حل الصدامات و الخلاف بين الأطراف الدولية من خلال ترسيخ قيم الحوار السياسي كمبدأ قيمي وهدف استراتيجي في كل المشاكل التي تعترض الحكومات و الدول ، سواء كانت في جوارها الإقليمي أو بعيدة عنها، و بالحديث عن القارة الإفريقية على سبيل المثال راهنت الجزائر بشكل كبير في هذا السياق، و رافعت من أجل تكريس قيم السلام بين دول القارة، وكانت في مستوى الحدث الدولي حين يتعلق الأمر بدولة من دول القارة خاصة في منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، مركزة على أهمية تمكين أدوار الوسائل الكفيلة المتعلقة بتسوية النزاعات بالطرق الودية كما هو الشأن بالنسبة للجارتين ليبيا ومالي، من خلال تعزيز مقاربة التعاون و التنمية والحوار السلمي بين الفرقاء (Dennison، 2012)، وهذا الأمر ليس بجديد بالنسبة للجزائر فقد سبق لها و أن كانت دولة محورية في حل النزاع العراقي الإيراني سنة 1975، وبين إثيوبيا و إريتريا سنة 2000.

وأبرز ما ميز العقد الأخير من الزمن، هو تطور الدبلوماسية الجزائرية، حيث أصبحت تركز الجزائر كثيرا على إيجاد تسوية سلمية للنزاعات و الأزمات الدولية و الإقليمية، خاصة تلك التي تدور في قارة إفريقيا، وتؤكد على عدم اللجوء إلى الحرب لحلها ، و يأتي سعي الجزائر إلى تكريس و تعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية و الإقليمية تنفيذا لالتزاماتها الدولية، و تنفيذا لنصوص ميثاق منظمة الأمم المتحدة التي نصت على وجوب فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية و لاسيما المادة 33 منه .

وتجدر الإشارة على أن الدبلوماسية الجزائرية شهدت انجازات و تطورات ثم تراجعت عقب سنوات الإرهاب الذي مس الجزائر بين سنتي 1990 لغاية سنة 1999، مما أدى بها إلى الاهتمام بالشأن الداخلي و تحقيق الأمن و الاستقرار داخل البلاد، و بالتالي عدم الاهتمام بسياساتها الخارجية، و لم تقم بعرض وساطتها أو مساعيها الحميدة إلى الدول التي شهدت نزاعات و أزمات دولية و إقليمية، لكن في العقد الأخير حدث تطورا ملحوظ في الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة بعد استعادة مكانتها على الصعيد الدولي، و ذلك بفضل استرجاعها للأمن والاستقرار و أكدت على دعمها للقضايا الدولية و الإنسانية العادلة في المحافل الدولية ، حيث سجلت نجاحات تعتبر منعطفا حاسما في تطور سياستها الخارجية، بفضل وساطتها والمفاوضات التي عقدتها في السنوات الأخيرة، حيث استطاعت فض نزاعات دولية و إقليمية بطرق سلمية و ودية، ومنها النزاع في مالي ، غير أن هناك تحديات تواجه الدبلوماسية الجزائرية تحاول الجزائر تجاوزها (بوحية، 2020، صفحة 139).

القارئ لمسار الدبلوماسية الجزائرية يقتنع بوجود مجموعة من المبادئ التي جعلت الحقيبة الدبلوماسية الجزائرية ثرية بنجاحاتها و التي ترتكز على جملة من المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها العمل الدبلوماسي الجزائري استنادا إلى ميثاق منظمة الأمم المتحدة، و هذه المبادئ أكد عليها دستور 1996 المعدل عام 2016، و نلخصها فيما يلي:

- مبدأ التعاون بين الدولة الجزائرية والدول الأخرى المجاورة: ولأجل ذلك تدعم الجزائر حسن الجوار مع الدول وتحرص على بناء علاقات دبلوماسية و متينة معها، و ذلك في إطار اتفاقيات دولية و ترتيبات إقليمية، و ثنائية ، ووطنية.
 - مبدأ حسن الجوار: تعد الجزائر من الدول التي تسعى من أجل تكريس هذا المبدأ، و تعتمد على هذا 10 الأخير في دبلوماسيتها اتجاه القضايا الدولية و الإقليمية الراهنة، و في ممارسة سياستها الخارجية.
 - دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: و هذا المبدأ كرسه ميثاق منظمة الأمم المتحدة، و تسعى الجزائر إلى عرض مساعيها من أجل تقرير مصير الشعوب الموجودة تحت نير الاستعمار أو الاحتلال، و من بينها دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره
 - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و هذا مبدأ قد نصت عليه مواثيق منظمة الأمم المتحدة و أكدته الدساتير الوطنية للدول، و تسعى لتطبيقه و تفعيله في علاقاتها الخارجية و عملها الدبلوماسي مع كل الأطراف الدولية.
 - سعي الجزائر لفض النزاعات مهما كان شكلها بالطرق السلمية و الودية، و عدم اللجوء للقوة في حل المشكلات السياسية بين الدول، فكل خلاف بين طرفين له آليات خاصة لتسويته. (الجاسور، 2001، الصفحات 106- 107).
- وتنطلق قيم الدبلوماسية الجزائرية من خلال مبادئ أول نوفمبر التاريخية، باعتبار أن هذه المبادئ تنطلق من مكاسب الثورة الجزائرية المجيدة، و التي كانت محور اهتمام المؤرخين و دارسي تاريخ الشعوب و الأمم، خاصة في ظل تحرك كبار الثورة التحريرية الجزائرية في التعريف بثورة الجزائر في مختلف المحافل و التظاهرات الدولية، والسعي لكسب الدعم الدولي خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وهذا ما أدى لتحقيق الجزائر نوع من التميز الدبلوماسي في خطابها الذي لم يتغير بالرغم من التحولات الكبيرة التي حصلت في المجتمع الدولي عبر عقود من الزمن.
- في هذا السياق، يمكن القول بأن التاريخ السياسي للجزائر عبر كل مراحلها التاريخية يثبت نجاعة السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه جوارها، حيث لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما في التوسط لحل الكثير من الأزمات والنزاعات الدولية والإقليمية المعقدة، كما لعبت أيضا دورا بارزا في استثبات الأمن بالقارة، وتوحيد جهود الدول الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، وفي ظل

الاتحاد الأفريقي، والمرافعة في دعم كل القضايا العادلة في العالم لاسيما القضية الفلسطينية و الصحراء الغربية. (عبد الملك بلغربي. علي مجالدي، 2021).

وبالرغم من التاريخ الدبلوماسي الجزائري الحافل بالإنجازات يبقى تحسين آليات العمل الدبلوماسي ليتناسب مع متطلبات العصر أمر ضروري، خصوصا والجزائر تعرف تحديات ومخاطر غير مسبقة لاسيما جوارها الإقليمي المضطرب سياسيا وأمنيا في كل من ليبيا ومالي وقضية الصحراء الغربية التي عرفت تطورات خطيرة في الأشهر الأخيرة بالأخص بعد خرق المغرب لمبدأ حسن الجوار أين استضافت الكيان الإسرائيلي على أراضيها أتم تهديد الجزائر من المغرب ما جعل الجزائر تفكر بجدية في إيجاد آليات وحلول سياسية من أجل تقوية جبهتها الدبلوماسية وتكييف آليات العمل الدبلوماسي ليتوافق مع معطيات الواقع خاصة وأن الكيان الإسرائيلي أصبح متواجدا على حدودنا الغربية بالرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجارة المغرب أصبحت الجزائر حسب اعتقادنا لها ثلاث تحديات كبرى في تفعيل و إنجاح خطها الدبلوماسي مع مطلع سنة 2022:

- ضرورة الثبات على موقفها بشأن الدفاع على القضايا العادلة كالقضية الفلسطينية و الصحراوية و مساندة الشعوب في تقرير مصيرها.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية بالمقابل تقديم طروحات و رؤى وتصورات ووجهات نظر للدول الجارة التي تغرق في الأزمات السياسية و التهديدات الأمنية كليبيا و مالي.
- مزج العمل الدبلوماسي بالبعد الاقتصادي في السياسة الخارجية كتوظيف اللجان الجديدة التي قدمها الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" في تطوير سلوك الدبلوماسية الجزائرية من خلال "توظيف الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية"، وما يمكن أن تلعبه هذه الوكالة من أدوار في رفع مقدرة القوة الاقتصادية للجزائر في فضاءها الإفريقي. (عينوش، 2021، صفحة 40).

2. الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كخيار إستراتيجي للتنمية الداخلية.

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929 ومجيء "جون مينارد كينز" بأفكار و حلول سياسية و إقتصادية لإخراج الولايات المتحدة الأمريكية والعالم من أزمتها الإقتصادية وكانت من بين أهم الحلول التي قدمها و طرحها "كينز" فكرة توظيف و تدعيم البعد الاقتصادي في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحفاظ على بقائها وقوتها، ولا يمكن أن يتم هذا الحفاظ دون الاعتماد على دبلوماسية مرنة و معتمدة على القوة الناعمة. (عياط أسماء ، مخلوف عبد السلام، 2019، صفحة 416).

ومن هذا المنطلق برز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية والتي تعرف من خلالها بأنها محور اهتمام الدولة بالنشاطات الاقتصادية الخارجية وقطاع الأعمال للبلد خارج فضاءها الإقليمي، أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية وذلك عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة، ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة من بعدها الاقتصادي، و الأساس من هذه الفكرة أن الدول التي راهنت على مبدأ تمكين الدور الاقتصادي في سلوكها الدبلوماسي تمكنت اليوم من خلال توظيف الذكاء الاقتصادي كإستراتيجية هامة في قوة الدولة داخليا و خارجيا في الوصول للأهداف الكبرى التي راهنت من أجلها في ظرف وجيز (عياط أسماء ، مخلوف عبد السلام، 2019، صفحة 419)، وعليه نستخلص أن الذكاء الاقتصادي يرتبط ارتباط وثيق بسلوك الدولة خارجيا ويمكنها من تحقيق أهدافها الكبرى في فضاءها الإقليمي و الدولي، وهذا ما تسعى الجزائر تحقيقه في السنوات القادمة آفاق ألفين وثلاثين، مستعينة بذلك باللاعبين الأساسيين في المجتمع الدولي كحكومات الدول، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الاقتصادية والهيئات التجارية (Revel، 2011، صفحة 126)، والتي تعد من أهم أدوات التعامل السياسي بين الدول الوطنية والهيئات و المنظمات ذات البعد الاقتصادي، ومن أهم أساليب إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية (ممدوح، 1997، صفحة 4).

وعليه، يتبين لنا بأن الدبلوماسية كمفهوم أصبح واسعا باعتباره لم يعد يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول فحسب، بل شمل مجالات عدة، ومن بين أهم المجالات نجد المجال الاقتصادي خاصة في ظل التغيرات التي طرأت في المشهد الاقتصادي الدولي، من خلال انفتاح الأسواق الوطنية للدول على السوق الحرة العالمية، و المؤكد في هذا القول بأنه أصبحت كل الدول تراهن على قوتها الاقتصادية وتنخرط في الفضاءات الإقليمية الاقتصادية و العالمية قصد تعزيز مقدرتها الاقتصادية، كون هذه الدول أصبحت مجرد أرقام ومعطيات و حسابات نقدية و اقتصادية و عائدات مادية من خلالها باتت تقاس بقوتها الاقتصادية، حتى أضحت الاقتصاد مجالا رئيسي في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول (عبد الملك بلغربي. علي مجالدي، 2021). و المؤشر الأول في العلاقات الدولية اليوم هو البعد الاقتصادي.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية للدول يشكل محور أساسي ومهم في قوة و مقدرة الدول إقليميا و دوليا، وهذا ما سعت لتحقيقه الجزائر في السنوات الماضية نظرا لأهمية الدبلوماسية الاقتصادية، حيث راهنت نخب صنع القرار بالجزائر في وضع الإستراتيجيات المرتبطة بالتجارة الخارجية، إضافة إلى دعم وجلب الاستثمارات في القارة الإفريقية، وتوظيف كل الأجهزة المستحدثة الدبلوماسية الجزائرية من أجل فتح آفاق دبلوماسية جديدة غير كلاسيكية من خلال الاهتمام بالبعد الاقتصادي.

وعليه، أصبح ضروري على الجزائر في ظل التطورات والتحولات الهيكلية للنظام الدولي أن تواكب حركية الدول والمنظمات، ما جعل صناع القرار السياسي في الجزائر خاصة في السنتين الأخيرتين أن يولوا اهتماما بالغا وواسعا للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وهذا ما تحقق فعلا بعد استحداث رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون مناصب ومبعوثي السبعة لقيادة العمل الدبلوماسي الجزائري لإعطاء دفع لوزارة الخارجية و الدبلوماسية الجزائرية، وقد نصب على رأس الدبلوماسية الاقتصادية و التي خصص مديرية كاملة باسمها الدبلوماسي و الاقتصادي عبد الكريم حرشاي. (موقع روسيا اليوم بالعربي، 2021).

ما يمكن أن نستخلصه في هذا السياق هو أهمية الدبلوماسية الاقتصادية التي أضحت تتبوأ مكانة مهمة في التفاعلات الدولية الخارجية سواء بالنسبة للجزائر أو غيرها من الدول، خاصة بعد تأثر المجتمع الدولي بعدة اضطرابات اقتصادية في الألفية الجديدة كتراجع أسعار النفط، و تهوي أسعارها إلى أدنى مستوياتها خاصة بالنسبة للدول الريفية التي تعتمد على اقتصاد واحد كالجزائر، ما أدى بها في التفكير جديا من أجل الخروج من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات، و الذهاب نحو اقتصاد متنوع و بديل يركز على الاقتصاد الأخضر و الاهتمام بالمقاولاتية و اقتصاد المعرفة (عبد الملك بلعربي. علي مجالدي، 2021).

و بالتالي، فإن تعدد المجالات الاقتصادية المتنوعة و البديلة قد تكون مخرجا إستراتيجيا مهما في تطوير الصناعة المحلية و زيادة المؤسسات الاقتصادية الناشئة و مرافقتها في العشر سنوات المقبلة يعد هدفا إستراتيجيا مهما بالنسبة للجزائر و الانخراط في الأسواق الإفريقية بكل دولها قصد تسويق المنتجات الصناعية و الترويج للرمز الاقتصادي الجزائري في القارة السمراء، خاصة في ظل ضعف القطاع التحويلي في أفريقيا مما يتيح المجال لتصريف المنتجات الجزائرية ولو كانت ناشئة تجاه القارة مع التركيز على البعد الدبلوماسي في تمتين العلاقات السياسية بين الجزائر بدول القارة، قصد ربح أكبر قدر ممكن من الأسواق و الفضاءات التي تعود بإيجابية على الاقتصاد الوطني الجزائري.

من خلال ما سبق يمكن التأكيد بأن الجزائر تحوز على فرصة تاريخية في إفريقيا نظرا لعلاقاتها المتينة و القوية مع دول القارة لترجمة هذه العلاقات نحو مجال الاستثمار و التي تعد فرصة هامة في الانتشار و التوسع بالعمق الإفريقي من خلال التعاون الجزائري الإفريقي الجماعي، حتى على مستوى التعاون الثنائي، فإن الجزائر تولي اهتماما خاصا بالمنطقة الإفريقية التي تربطها علاقات جيدة مع كل دول القارة، وتسعى إلى الحفاظ على هذا الزخم من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه الدول والارتقاء به إلى مستوى العلاقات السياسية النوعية. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل الجزائر على تفعيل آليات التعاون الثنائي، لاسيما اللجان الثنائية المشتركة، وتحديث الإطار القانوني للتعاون، وإنشاء مجالس أعمال ثنائية وبناء شراكات مثمرة لترقية التبادل التجاري والاقتصادي.

وبالتالي وجب على صناع القرار بالجزائر التفكير جليا في مستقبل التموقع الجزائري بالقارة الإفريقية من خلال تمكين القطاع الفلاحي في أفريقيا كون هذا القطاع لازال يشهد ضعفا في معظم دول القارة ولا يزال في مستواه البدائي، كما يفتقر للتجهيزات التقنية التي يمكن للجزائر أن تحوز عليها من خلال التصنيع، وهذه فرصة استراتيجية مهمة للجزائر يمكن تحقيقها من خلال توزيع نشاطها الزراعي عبر عدة أراضي فلاحية إفريقية من خلال التوجه نحو استثمارات زراعية بأقل كلفة وأكثر مردودية (عبد الملك بلغربي. علي مجالدي، 2021).

نظريا هذه الخطوة تعد إيجابية بالنظر للتاريخ المتواضع للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إذا ما قورنت بالإنجازات السياسية الكبيرة المحققة، وأهم الأدوار المتوقعة للدبلوماسية الجزائرية في العمق الإفريقي، و التي يمكن أن تشمل على ما يلي : (عبد الملك بلغربي. علي مجالدي، 2021).

- البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الجزائرية التي تمتلك فيها ميزة تنافسية، سواء في المجال الفلاحي أو الصناعي، حيث عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة عجزا في تصريف بعض المنتجات الفلاحية بالأساس في مواسم وفرة المحصول ما اضطر الفلاحين لرميها أو بيعها بأسعار لا تغطي حتى تكاليف الإنتاج لعدم القدرة على تصديرها، وقدر الإنتاج الفلاحي في الجزائري سنة 2020 بـ 25 مليار دولار ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بشكل كبير لو ضمنت الدولة تصريف الإنتاج مهما كان حجمه.

- تحقيق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر من القارة الإفريقية كالتصنيع و الإنتاج الصيدلاني الذي حققت فيه الجزائر أرقاما مهمة. و محاولة الاستثمار في هذا السياق مع مؤسسات اقتصادية إفريقية لتوسيع دائرة النشاط ليتناسق مع جهود الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في هذا السياق، باعتبارها ميكانيزم و آلية جديدة في العمل الدبلوماسي الجزائري، كما تعتبر بمثابة خطوة مهمة في تحقيق الأمن الاقتصادي للجزائر من طرف الجزائر و الأمن الصحي بالنسبة لدول القارة المستثمرة في مجال التصنيع و الإنتاج الصيدلاني، والتي من المتوقع ان تصل الى 4.5 مليار دولار مع نهاية هذه السنة، وهي أرقام تاريخية لم تعرفها الجزائر من قبل وينتظر دعمها في المستقبل القريب. (عبد الملك بلغربي. علي مجالدي، 2021).

ومنه يمكن أن نستخلص بأن الاقتصاد أصبح عنصر جد مهم في الفترة الحالية و المرحلة المقبلة بالنسبة للجزائر من أجل إنعاش اقتصادها الوطني، حيث نصب مؤخرا رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد الكريم حرشاوي مندوبا لمديرية متخصصة للدبلوماسية الاقتصادية، وهذا في إطار تحديث دور الدبلوماسية الجزائرية و جعلها متماشية مع تطورات المرحلة، ومن هذا المنطلق نرى بأن القارة الإفريقية

هي أحسن مجال و فضاء للاستثمار الجزائري في كل المجالات خاصة في قطاعات الفلاحة والصناعة الخفيفة و المواد الصيدلانية و حتى في مجال البناء والتعمير.

3. أفريقيا في عمق التوجهات الاقتصادية الجزائرية: أي دور؟

على الصعيد الإفريقي لا يمكن نكران دور الدبلوماسية الجزائرية والمقاربات الأمنية التي قدمتها لعقود من الزمن خاصة في السنوات الأخيرة بمنطقة الساحل الإفريقي، و الدور الإستخباراتي الجزائري الذي كان له دور ريادي وقوي وفعال من أجل إستثباب الأمن في الساحل والصحراء وإفريقيا الوسطى و حتى في بعض الصراعات الثنائية كالصراع بين إثيوبيا وإريتريا.

وتحوز الجزائر في هذا السياق على مكانة مرموقة داخل القارة مكنها في شغل عدة مناصب إفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي كما كان بالنسبة لمفوض الأمن و السلم الإفريقي السابق السيد رمطان لعمامرة، وقبله تنصيب الرئيس الجزائري السابق السيد أحمد بن بلة رئيسا للجنة حكماء أفريقيا والممثل الوحيد لدول الشمال فيها لغاية وفاته سنة 2012، وهي عبارة عن هيئة تختص بحل المشاكل و الصراعات المتواجدة في القارة السمراء وتضم شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في أفريقيا يؤدون دور الوساطة في النزاعات كما يقدمون المشورة لرئيس الاتحاد الأفريقي.

إن الوزن الدبلوماسي الجزائري لم يقتصر على أدوار دبلوماسيها، بل توسع للأدوار الأمنية التي ساهمت بها الجزائر قصد تحقيقها في دول القارة، نظرا لخبرتها الواسعة في مجال مكافحة الإرهاب وصولا لأدوارها الاستراتيجية التي قامت بها في منطقة الساحل الإفريقي، ما جعلها دولة معنية في دعم السلام و الأمن بالقارة. وبناء عليه ساهمت الجزائر في تطبيق خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربته عبر استضافة المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء أفريقيا). بنجامين(2014، كما تمكنت من خلالها استضافة "الأفريبول" بالعاصمة الجزائرية نظرا لأهمية الأدوار الأمنية في تمتين العلاقات الجزائرية الإفريقية و التوجه بشكل أفضل نحو تعاون إقتصادي متين ومنتج للطرفين الجزائري و الإفريقي و القائم على مبدأ دبلوماسي رابع لكل الأطراف.

ومن هذا المنطلق، أضحت القارة الإفريقية تحتل مكانة هامة و متميزة في أجندات السياسة الخارجية الجزائرية لعدة أسباب نحصرها في مايلي:

- الحجم السياسي و المكانة الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية.
- الثروات المعدنية و الباطنية و حجم الإنتاج النفطي يسمح لها بالتوجه نحو العمق الإفريقي.

- التوجه الجزائري نحو التصنيع و الإنتاج الفلاحي، و سعيها منافسة القوى الدولية في القارة الإفريقية التي ترى الجزائر نفسها أولى بشعوب القارة نظرا للعلاقات التاريخية المتينة التي تحوز عليها الجزائر مع عمقها الإفريقي دولا، حكومات و شعوب.

و بالتالي، أصبحت الجزائر من الدول التي أدارت عدستها الجيواقتصادية في السنوات الأخيرة تجاه العمق الإفريقي، حيث وظفت عبر دبلوماسيتها السياسية والأمنية البعد الاقتصادي من خلال خلق جو تعاوني جديد بين الجزائر والعديد من الدول الإفريقية مستغلة بذلك الإطار الأخوي الذي ركزت عليه الجزائر مع الدول الإفريقية كتقديم ديون للدول الإفريقية وبعدها مسحها و صولا للدفاع عن مطالب الدول الإفريقية في المحافل الدولية وهذا في سبيل تعميق تعاونها مع بلدان القارة من جهة، ومن جهة أخرى تحسين تموقعها على مستوى المنافسة التي تعرفها القارة من قبل القوى الدولية التي تنقسم إلى قوى تقليدية تسعى إلى تعزيز نفوذها في القارة (مزياني، 2019، صفحة 139).

تتوفر الجزائر على رصيد متين في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي من حيث العلاقات والروابط التاريخية والثقافية، التي تعود لزمان بعيد، ما يجعلها تستثمر في البداية في هذه المنطقة خاصة الدول الحدودية الجنوبية و تعزيز الدور الاقتصادي خاصة من خلال المعابر الحدودية التي استحدثتها الجزائر والتي تعتبر بمثابة البوابة نحو العمق الإفريقي، إضافة لذلك تسعى الجزائر في تثمين هذا الرصيد التاريخي في توظيفه على أرض الواقع خاصة من خلال خلق جسر تواصلي بين الجزائر وعمق القارة الإفريقية وهذا ما فكرت فيه من خلال ربط علاقات دبلوماسية مع كل الدول الإفريقية بدون استثناء من خلال توظيف الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في التركيز على السوق الإفريقية خاصة في ظل السياسات المنتهجة من طرف الدولة في السنتين الأخيرتين.

فالحركية الدبلوماسية الجزائرية تجاه ليبيا هدفها الأساسي هو إرجاع الأمن والاستقرار للداخل الليبي بالمقابل تعزيز الحدود ومحاربة الانكشاف الحدودي الذي يخلق الخواطر الأمنية كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية و انتقال المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا الوسطى للشمال الليبي والحدود الجنوبية الشرقية الجزائرية ، هذا ما جعل من الدبلوماسية الجزائرية تفكر في تقوية العلاقات بين البلدين من خلال تعزيز البعد الاقتصادي وهذا ما كان من خلال فتح معبر الحدودي الدبداب الجزائري الليبي من أجل تكثيف التبادلات التجارية بين البلدين التي بلغت 59 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2020، دعا وزير الاقتصاد والتجارة الليبي "محمد الحويج"، إلى إنشاء منطقة تجارية حرة بين الجزائر وليبيا وفتح المعبر الجمركي دبداب وغدامس، كون إعادة فتح المعبر الحدودي بين البلدين خطوة في الطريق الصحيح في اتجاه تنمية المناطق الحدودية والرفع من مستوى التبادل التجاري بين الدولتين، في ظل عودة الاستقرار إلى ليبيا، خاصة أنه لا يمكن الحديث عن علاقات تجارية واقتصادية بدون فتح للحدود البرية. (كعبيش، 2021)،

من خلال السياسات التي تبنتها الجزائر، يتضح جليا التركيز على تعزيز دور الاقتصاد الخارجي البري في القارة الإفريقية من خلال تفعيل و تنشيط دور المعابر الحدودية البرية الجزائرية مع دول الجوار كما هو الحال بالنسبة للتركيز على الحدود الشرقية الليبية، تتطلع الجزائر إلى المعابر الحدودية البرية مع موريتانيا ومالي وليبيا وتونس لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار من خلال تحفيز التجارة البينية وتوسيع منطقة التبادل الحر مع دول الجوار، كما أنها فرصة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من القطاعين العام والخاص للوصول إلى السوق الإفريقية، خاصة وأن القارة السمراء كانت وجهة رئيسية للأعمال منذ 20 عاماً، كما أن تنشيط منطقة التجارة الحرة الإفريقية لم يتغلب بعد على العقبات الإدارية ونقص المواءمة القانونية". وتجدر الإشارة بأن الجزائر كانت من رواد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) التي تضمنت رؤية الاتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة السمراء وتضمنت مكافحة الفقر وتعزيز قدرات دول القارة الإفريقية في مجال التنمية البشرية والنهوض بمختلف مجالات التنمية في القارة.

في هذا السياق، خصصت الجزائر مبلغ 300 مليار دينار جزائري (ما يعادل 2.6 مليار دولار أمريكي) من ميزانيتها الوطنية لمشروع الطريق السريع العابر للصحراء الذي يربط بين الجزائر و لاغوس بنيجيريا، بهدف تحويله إلى "ممر اقتصادي" وأداة للتكامل الإقليمي وتنمية التجارة البينية الإفريقية (كعبيش، 2021)، و عليه ، يعطي مشروع خط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا زخماً جديداً للعلاقات بين الجزائر والنيجر ونيجيريا في مجال التعاون التقني وبناء القدرات. ويتضمن المشروع بناء أكثر من 4,000 كم من أنابيب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر عبر النيجر، باستخدام شبكة أنابيب الغاز الجزائرية لنقل "مليارات" الأمتار المكعبة من الغاز. وسيمكن المشروع من بناء رؤية مشتركة لأهمية خطوط أنابيب الغاز ونطاقها الدولي كمسار اقتصادي يقرب بين البلدان الأفريقية كمسار دبلوماسي بدأ يؤتي ثماره. (موقع وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

4. الخاتمة:

شهد النشاط الدبلوماسي الجزائري نوعا من التقلبات وعدم الاستقرار خلال العقد الماضي. فرغم النجاح الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية في العديد من مناطق القارة، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن الانتقال من الجوانب السياسية والأمنية إلى الدبلوماسية الاقتصادية يبقى صعبا ومعقدا. وهو ما يفرض على دبلوماسيتنا مواكبة هذا التحول الاقتصادي الدولي والنظر في السبل الملائمة للتعامل مع التحولات الاقتصادية الدولية، خاصة بعد فترة كورونا.

وفي الأخير و كإجابة على إشكالتنا المطروحة يمكن القول بأن القارة الإفريقية تحض بمكانة وأهمية بالغة وكبيرة في السياسات العامة للدولة والدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية حاليا ومستقبلا نظرا لما تمتلكه هذه القارة من موارد حيوية واستراتيجية و حتى مناخ إقتصادي ما يجعل الجزائر من بين الدول

المؤثرة في المشهد السياسي والإقليمي للقارة الإفريقية، كون الإقتصاد يعتبر مساعد ومساهم مهم في العمل الدبلوماسي للدولة من خلال بناء المزيد من الشراكات الاستراتيجية مع البلدان التي لديها عمل دبلوماسي نشط و يتفق مع مبادئ الدبلوماسية الجزائرية وقواعد القانون في إطار توثيق أوأصر التعاون بين الجزائر و الدول المجاورة الإفريقية بالدرجة الأساس من خلال تقوية العمل التجاري في المعابر الحدودية الثلاث معبر الدبداب ليبيا شرقا . معبر أنبوب الغاز النيجر تمناست نيجيريا وسط و المعبر الحدودي تندوف موريتانيا غربا، وبعدها التوقيع و التركيز على باقي الدول الإفريقية كأجندة سياسية إقتصادية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للجزائر في العمق الإفريقي.

● قائمة المراجع:

- Diplomatie économique multilatérale en influence 2011 revue *geoeconomie* 56
- THE EU, ALGERIA AND THE NORTHERN MALI QUESTION 2012 The European Council on Foreign Relations
- أسامة عينوش. (1 9, 2021). الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: قراءة في مقومات تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في إفريقيا، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية (2).
- الجزائر تراهن على "أبوابها الحدودية" لغزو أفريقيا اقتصاديا
- دور الجزائر في الأمن الإفريقي
- عبد الملك بلغربي. علي مجالدي. (8 9, 2021). الانتشار الدبلوماسي للجزائر : آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية. تاريخ الاسترداد 10 02, 2024، من موقع الشعب الإلكتروني: <http://www.ech-chaab.com/ar/.html>
- عياط أسماء , مخلوف عبد السلام. (17 6, 2019). الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي و العولمة الاقتصادية، جامعة بشار : مجلة البشائر الاقتصادية (1).
- فيروز مزياني. (15 7, 2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية .
- محمود مصطفى منصور ممدوح. (1997). سياسات التحالف الدولي. مكتبة مدبولي.
- موقع روسيا اليوم بالعربي. (5 9, 2021). الرئيس الجزائري يستحدث 7 مناصب جديدة لتعزيز الدبلوماسية الجزائرية. تاريخ الاسترداد 30 9, 2024، من <https://arabic.rt.com/middleeast/9>
- موقع وكالة الأنباء الجزائرية. (23 10, 2021). تم الاسترداد من <https://attaqa.net/84%D8%B>
- ناظم عبد الواحد الجاسور. (2001). أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية و القنصلية، دليل عمل الدبلوماسي و البعثات الدبلوماسية (المجلد ط1). الاردن . عمان: دار مجدلوي للنشر و التوزيع.
- وسيلة بوحية. (30 6, 2020). دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، جامعة الجزائر : حوليات جامعة الجزائر. حوليات جامعة الجزائر .